



رئيس
مصلحة الضرائب المصرية

تعليمات تنفيذية

رقم (٣٧) لسنة ٢٠٢٣

ملحق للتعليمات التنفيذية

رقم [١] لسنة ٢٠٢٣

سبق وأن أصدرت المصلحة الكتاب الدوري رقم [٩] لسنة ٢٠٢٢ بشأن أحكام القانون رقم [١٥٣] لسنة ٢٠٢٢ بشأن التجاوز عن مقابل التأخير والضريبة الإضافية، وتجديد العمل بالقانون رقم [٧٩] لسنة ٢٠١٦، والتعليمات التنفيذية رقم [١] لسنة ٢٠٢٣ بشأن ضوابط الجمع بين الاعفاء المقرر بالقانون رقم [١٦] لسنة ٢٠٢٠ والتجاوز عن مقابل التأخير المنصوص عليه في القانون رقم [١٥٣] لسنة ٢٠٢٢.

ومن خلال متابعة أداء المصلحة تبين أن هناك تباين في التطبيق التنفيذي من قبل الوحدات التنفيذية بالمصلحة للبند ثالثاً من التعليمات التنفيذية رقم [١] لسنة ٢٠٢٢

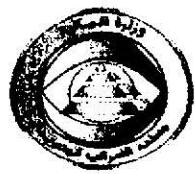
لذا تنبه المصلحة مشدداً على كافة وحداتها ضرورة الالتزام بما يأتي :

أولاً : يتم احتساب مقابل التأخير على ضريبة المرتبات وما في حكمها وفقاً لأحكام المادة [١١٠] من القانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ ، كما يلى :

١- مقابل تأخير على عدم الالتزام بالسداد الشهري لضريبة المرتبات وما في حكمها [خلال الخمسة عشر يوماً الأولى من كل شهر عن المبالغ المدفوعة عن الشهر السابق] وفقاً لأحكام المادة [١٤] من القانون (٩١) لسنة ٢٠٠٥ ، والمادتين رقمي [٢١، ١٣] من اللائحة التنفيذية لذات القانون.

٢- مقابل تأخير على الفروق الضريبية الناتجة عن فحص المزايا النقدية والعينية... إلخ، الخاصة للضريبة وفقاً لنص المادة (١١) من اللائحة التنفيذية رقم (٩٩١) لسنة ٢٠٠٥.

٣- مقابل تأخير على فروق ضريبة إقرار التسوية السنوية وفقاً لأحكام المادة [١٤] من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ .
وتلتزم شعبة فحص المرتبات وما في حكمها باختصار شعبة الحجز والتحصيل ببيان تحليلي بذلك.



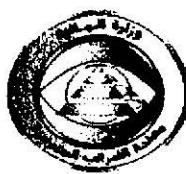
رئيس
مصلحة الضرائب المصرية

ثانياً : نطاق الاستفادة من القانونين رقمي [١٦] لسنة ٢٠٢٠ ، [١٥٣] لسنة ٢٠٢٢ :

- تقتصر الاستفادة من أحكام الفقرة الرابعة من القانون رقم [١٦] لسنة ٢٠٢٠ - الإعفاء من نسبة الى [٣٠٪] من مقابل التأخير - على المஸسل (٢، ٣) من البند أولًا من هذه التعليمات.
- تسري أحكام القانون رقم [١٦] لسنة ٢٠٢٠ فقرة رابعة على جميع الفترات الضريبية [السابقة / التالية على تاريخ العمل بالقانون رقم (١٦) لسنة ٢٠٢٠] التي يتم الاتفاق بشأنها مع المأمورية المختصة - قبل صدور قرار لجنة الطعن - بعد تاريخ العمل بالقانون رقم [١٦] لسنة ٢٠٢٠.
- يتم تطبيق أحكام القانون رقم [١٦] لسنة ٢٠٢٠ أولًا ثم بليمة تطبيق أحكام القانون رقم [١٥٣] لسنة ٢٠٢٢ ، وبذات القواعد والإجراءات والشروط المنصوص عليها بالتعليمات التنفيذية رقم [١] لسنة ٢٠٢٣.
- تسري أحكام القانون رقم [١٥٣] لسنة ٢٠٢٢ على المஸسل (١، ٢، ٣) من البند أولًا من هذه التعليمات.

ثالثاً : كيفية معالجة الرصيد الدائن للممول / المسجل الناشئ قبل / بعد تاريخ العمل بالقانون رقم [١٥٣] لسنة ٢٠٢٢ :

- بالنسبة للتسويات التي تمت قبل تاريخ العمل بالقانون [١٥٣] لسنة ٢٠٢٢ وقام الممول / المسجل بسداد أصل الدين الضريبي ومقابل التأخير كاملاً أو جزء منه فإنه لا يجوز لهذا الممول / المسجل المطالبة باسترداد ما سبق سداده مقابل تأخير ولا مجال لتطبيق هذا القانون إلا فيما يتعلق بالجزء غير المسدد من مقابل التأخير إن وجد.
- بالنسبة للتسويات التي تمت بعد تاريخ العمل بالقانون [١٥٣] لسنة ٢٠٢٢ ، يتم تطبيق قانون التجاوز بشأنها وفي حال تجاوز ما قام الممول / المسجل بسداده عن قيمة أصل الضريبة المستحق فيتم استخدام هذه الزيادة في سداد نسبة الى [٣٥٪] غير المتجاوز عنها وفي حال استمرار وجود رصيد دائن بعد سداد نسبة الى [٣٥٪] المشار إليها فيتم تفعيل نص المادة (٣٢) من القانون رقم (٢٠٦) لسنة ٢٠٢٠.



رئيس
مصلحة الضرائب المصرية

وفيما يلي مثال توضيحي، على وعاء ضريبة المرتبات وما في حكمها، وتم الاتفاق باللجنة الداخلية وأسفر الاتفاق عن إحتساب مقابل التأمين كالآتي:

- ١- احتساب مقابل تأخير على عدم الالتزام بالسداد الشهري بقيمة [٣٠,٠٠٠ جنية].
 ٢- احتساب مقابل تأخير على فروق ضريبة التسوية السنوية بقيمة [١٠٠,٠٠٠ جنية].
 ٣- احتساب مقابل تأخير على فروق ضريبة الفحص بقيمة [٦٠,٠٠٠ جنية].
اجمالي مقابل التأخير [١٠٠,٠٠٠ جنية].

و يكون تطبيقه، البند ثانياً من هذه التعليمات كما يلى:

- ١- تطبيق أحكام القانون رقم [١٦] لسنة ٢٠٢٠ على المسلسل (٣، ٢) من المثال كالتالي:

٢٠٢٠ لسنة ١٦٦ قيمة الأعفاء وفقاً للقانون

$$\text{جنبه } ۲۱, \dots = \%^3 \times [10, \dots + 10, \dots] =$$

- ٢- تطبيق أحكام القانون رقم [١٥٣] لسنة ٢٠٢٢ على المسلسل (١، ٢، ٣) من المثل كالتالي :

وعاء التجاوز وفقاً للقانون [١٥٣] لسنة ٢٠٢٢

$$[\% \text{ } \times 10,000 + 70,000] + [30,000] = \\ 79,000 \text{ جنية} = £ 9,000 + 30,000 =$$

$$\text{قيمة التجاوز عن مقابل التأخير} = \% ٦٥ \times ٧٩,٠٠٠ = ٥١,٣٥٠ \text{ جنية}$$

وبذلك يكون مقابل التأخير المطلوب مساده عن ضريبة المرتبات وما في حكمها في هذا

$$\text{المثال} = [51,350 + 21,000] - [100,000] = 27,650 \text{ جنيه}$$

وعلى كافة الجهات المختصة - كل فيما يخصه - متابعة تنفيذ هذه التعليمات التنفيذية بكل دقة.

وأنه ولِي التوفيق :::

مصلحة الضرائب المصرية

٢٠٢٣ / ٢ / : صدر فی